لاردت فان قلت لم قدم الحال ههنا وهو قوله من لفظه على ذي الحال وهو ما ينبغي قلت انما
جاز ذلك لان الظروف من الاتساع فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها وقيل انما قدم الحال
ههنا على ذي الحال للسجع فان قلت هل يجوز ان يكون من لفظه حال من الضمير المجرور منه ام
لا قلنا لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول وهذا الضمير ليس
بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني اذا كان ذو الحال معرفة لا يجوز تقديمه على الحال
وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه على هذه الحال وهو من لفظه الحلو فيكون تقديره حتى
يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة وهو
منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا تتقدم على صاحب المجرور
في الاصح فنظرت وهو ههنا بمعنى تفكرت لان النظر اذا عدي بفي صار بمعنى الفكر واذا
عدي بالى صار بمعنى الرؤية واذا عدي باللام صار بمعنى الرحمة واذا عدي بعلى يصير بمعنى الغضب
واذا استعمل بين يصير بمعنى الحكم والقضاء وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفا على اردت
بالفاء فيجوز ان يكون جواب الشرط المحذوف تقديره الكلام اذا كان الولد مستحفظ المختصر
ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب الشرط غير جازم لا يكون
بها محل من الاعراب فكيف يقال ههنا مجزومة المحل في مختصرات في حرف جر والجارة
مختصرات مجرور به والجار مع المجرور متعلق بنظرت والضمير في مجرور المحل لكونه مضاف
اليه للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف لان الموصوف جمع
والصفة ليس بجمع قلنا فالجواب عنه مبني على معرفة قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كان حكمها حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا
النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول نساء جائية

لا يتقدم

كذا في شرح الديباجة ولقائل ان يقول ان الجملة التي وقعت جواب الشرط صح

فان قلت ان المضبوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات صح

او جائيات

او جائيات واذا عرفت تلك القاعدة عرفت الجواب فان قلت فلما اختار الملحق الواحد ومع الواحد
والجمع جائزان قلت اختيار المصنف المفرد اولا لكونه اصلا واخصر دون وهو منصوب على
الظرفية والعامل فيه فنظرت كتبه وهي جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة
مجرورة على انها صفة كتبه فان قلت ان المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة الكتب لعدم
الشرط وهو التطابق بينهما قلت وجوابه ما قلنا آنفا فلا نعيده والفاء في قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت وهو ههنا يجوز ان يكون بمعنى علمت وهو حينئذ يتعدى الى مفعولين
مفعوله الاول اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضاف اليه لاكثر عائد الى المختصرات
تداولا اي تداولا واستعمالا منصوب على التمييز من اكثرها بين وهو منصوب على
الظرفية والعامل فيه تداولا الايمة وهي جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول
الثاني لوجدت قوله والمائة وجدت ويجوز ان يكون بمعنى صادفت فحينئذ يتعدى الى الواحد
ويكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض من الكل والتتمة معطوفة على المائة
وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
فاستطلت اي وجدته طويلا او رايته او عددته طويلا وهو فعل وفاعل والفاء
فيه كالفاء المذكورة في فنظرت وهو مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب
الاستفعال كاستكرمته ان هي مصدرية اكلفه هو فعل مضارع منصوب بان فاعله
مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول لاكلف
وهو عائد الى الولد ويتعدى الى المفعولين ومفعوله الثاني قوله حجمها والهاء فيه
مجرور المحل لاضافة الجمع اليها عائد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع
ما عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحكم منصوب معطوف على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 